

هكذا من الأصل



عمان: الأحد ٢٥ شوال سنة ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٧ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥م.

عدد ممتاز: ٤٧٣١

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

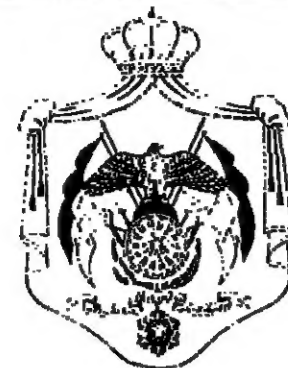
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٣١ ***** الصادر بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٠٥

عدد ممتاز

مراسيم تأليف
وزارة دولة الدكتور معروف البخيت

محكمة
من الأصل

نص استقالة دولة الدكتور عدنان بدران

سيدي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الاستمرارية والتجديد والتغيير هي سنة الحياة، وهي صيغة محبذة لاستمرارية الإنجاز التراكمي في بناء الوطن، ولكل مرحلة استحقاقاتها. وقد شرفتموني يا مولاي بثقتكم الغالية بتشكيل الحكومة التي سعت من خلال فريقها الوزاري بتنفيذ رؤى جلالته في أن يكون الوطن والمواطن الهدف والغاية من أجل بناء الأردن الذي نريد، فعلى صعيد الوضع الداخلي سعت الحكومة ومنذ اليوم الأول في ترجمة كتاب تكليف جلالته في تبني سياسة الإصلاح كعملية شاملة ودائمة، فباشرت في إصلاح الذات بالبدء بالقطاع الحكومي والعام، بما في ذلك الإصلاح المالي كأولوية، فعالجت الاختلالات المالية في الموازنة لتعتمد على الذات، وتقلص من الاعتماد على المساعدات الخارجية، ووضعت خطة استراتيجية باشرت الحكومة بتنفيذها لتحرير الطاقة على مراحل، مصاحبة بذلك حزم اجتماعية، تضمن حياة كريمة لأصحاب الدخول المتدنية وترافقها اجراءات حكومية تقشفية.

مكتبة
الأصل

كما اتخذت الحكومة اجراءات لترشيد استخدام الطاقة، وتوزيع مصادرها من خلال توفير الغاز الطبيعي، إضافة لإعفاءات ضريبية وجمركية تحفز استخدام أكفا للأجهزة التي توفر الطاقة.

كما قامت الحكومة بالإصلاح الضريبي باستخدام الأمثل في تجارب الأمم لتوسيع قاعدة الضريبة لحماية ذوي الدخل المحدود ولتحقيق العدالة والتوزيع، ورفع كلفة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية تبعاً لذلك، بالإضافة إلى حزمة التشريعات بما في ذلك قانون هيئة مكافحة الفساد والذي قدمته لمجلس الأمة بصفته العاجلة.

واتبعت الحكومة نهجاً حقيقياً في تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل معالجة البطالة والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز الدخل من خلال تأمين فرص العمل وخاصة في المناطق الأقل حظاً.

وسعت الحكومة إلى توظيف جهود وسمعة جلالته، في المحافل الدولية لتقوية الروابط مع الدول العربية وخاصة المجاورة منها، كما سعت إلى تعزيز العلاقات مع دول العالم.

وتميزت الحكومة بالشفافية والمساءلة، وعملت بروح الفريق الواحد، وقامت بالواجبات الموكولة إليها بأمانة وبكل موضوعية، مستندة بذلك إلى الحقائق العلمية لتعزيز موقع الأردن كدولة مؤسسات وقانون على أسس العدالة والنزاهة ورفع مكانة الحريات والتعددية الفكرية والسياسية وحرية الإعلام والصحافة واحترام الاختلاف في الرأي.

ورغم الصعوبات التي رافقت ارتفاع أسعار النفط وما تضمنه من أثر على الموازنة العامة، فقد تمكنت الحكومة من إعداد موازنة صحية للعام القادم تعظم من الاعتماد على الذات وتغطي إيراداتها النفقات الجارية وبعض نفقاتها الرأسمالية، للمرة الثانية في تاريخ المملكة وتضع الأردن على طريق النمو المستدام ودون عودة إلى الخلف.

كما قامت الحكومة بالاستمرار في تهيئة البيئة الاستثمارية مما أدى إلى مضاعفة الاستثمارات هذا العام.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الإصلاح لا يتم إلا بشراكة فاعلة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني وعبر التواصل المستمر مع شرائح المجتمع بكافة مستوياتها مما يؤدي كله إلى تعميق جذور الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية.

مكتبة الأصل

وبالرغم من أن مخرجات الأجندة الوطنية لم ترد إلى الحكومة رسمياً فقد قامت حكومتي بالأخذ بلامحها الرئيسية والأولويات الوطنية واضعة ما تتطلبه من امكانيات مالية في موازنة العام القادم التي أقرها مجلس الوزراء.

ولقد واجهت حكومتي حراكاً سياسياً غير مسبوق وظروف صعبة استطاعت من خلال الحوار والتواصل مع كافة الفعاليات من التغلب عليها، والانطلاق في تنفيذ ما ورد في كتاب التكليف السامي.

إن ما جرى في الأردن في الآونة الأخيرة من استهداف قوى الشر والإرهاب لأمننا الوطني، تعاملت الحكومة معه بكفاءة من قبل كافة الأجهزة الأمنية والحكومية الأخرى من حيث الكشف على مرتكبي الجريمة، أو من حيث سرعة الإخلاء وتوفير الرعاية الصحية السريعة للمصابين، وقد فشل الإرهابيون بتحقيق أهدافهم الشريرة، إذ هب شعبكم الوفي بكافة أطرافه وشرائحه في لحمة واحدة يحاربون الإرهاب، ويضربون مثلاً حياً على وحدتهم الوطنية والتفافهم حول قيادتهم الهاشمية المظفرة.

مولاي صاحب الجلالة،

وحيث أن الوطن على عتبة جديدة من مسيرته المباركة فإنني أضع بين يدي جلالتك استقالة حكومتي وأنا مرثاح الضمير لما قمت به وزملائي خلال فترة رئاستي للحكومة، ليتسنى لجلالتك تشكيل حكومة جديدة لاستكمال الانجاز والبناء للأردن الغالي الذي نريد تنفيذاً لرؤى وتطلعات جلالتك.

أتقدم من جلالتك بجزيل الشكر والعرفان والامتنان على تقنكم التي أوليتموني إياها في تحمل أمانة المسؤولية، آملاً وزملائي أن نكون قد أوفينا بالعهد سائلاً الله العلي القدير أن يحفظكم وأن يسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

المخلص الوطني
الدكتور عدنان بخران

عمان، في ٢٢ شوال ١٤٢٦ هـ جريئة
الموافق، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥ ميلادية

مكتبة من الأصل

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على استقالة الوزارة

دولة الأخ الدكتور عدنان بدران حفظه الله ورعاه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فيسرني أن أبعث إليك وإلى زملائك الوزراء بأطيب تحياتي
وخالص أمنياني بالسعادة والتوفيق، وأن أعرب عن تقديري لعطائك
التميز وجهودك المخلصة وتفانيك في أداء الواجب.

ومنذ أن عهدت إليك بتشكيل الحكومة، هضمت أنت وزملاؤك
الوزراء بأمانة المسؤولية، وعملتم بكل تفان وإخلاص رغم الظروف
الصعبة التي واجهتها الحكومة والضغطات التي مورست عليها منذ بداية
تشكيلها. وكان رائدكم في ذلك خدمة الأردن العزيز. وسنظل نذكر لك
استقامتك ونزاهتك وشجاعتك وأمانتك، والنأي عن التكتلات السياسية
وتخاذلات مراكز القوى، هاجسك في ذلك مصالح الوطن الغالي واستمرار
مسيرته الحرة.

وأما وقد اخترت أن تتقدم باستقالتك وحكومتك إلي، فلإني أقبل
استقالتكم، مؤكداً على ثقتي بشخصك الكريم، وتقديري لعطائك وعطاء
من شاركوك تحمل المسؤولية، وعلى أنك ستظل قريبا مني وموضع
الاحترام والتقدير والاعتزاز، وأنا واثق بأنك وزملائك ستكونون كعهدي
بكم الجنود الأوفياء المخلصين، المستعدين دائما لتلبية نداء الواجب.

وأسال المولى عز وجل أن يحفظكم جميعا ويكافئكم برعايته وأن
يوفقكم لخدمة الأردن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٢ شوال ١٤٢٦هـ

الموافق ٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٥م

مكتبة
الأصل

نص التكليف الملكي السامي بتأليف الوزارة

عزیزنا دولة الأخ الدكتور معروف البخیت حفظه الله

تحية طيبة وبعد،،

أبعث إليك بتحية هاشمية عربية ملؤها التقدير والاحترام، وقد عرفتك في مختلف المواقع الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية والعسكرية التي تبوأها وكنت عند حسن ظننا فيك تميزا وكفاءة وانتماء، مثلما كنت صادقا وأميناً وجريئاً في قول كلمة الحق، وقد وظفت كفاءتك وخبراتك التي اكتسبتها لخدمة وطننا وشعبنا ما كان موضع اعتزازنا وتقديرنا.

وإذا الحياة تتواصل ويفرض إيقاعها المتسارع الإصرار على المضي قدما في تحقيق أهدافنا الوطنية العليا وتعظيم مكاسب شعبنا، وبعد أن قدمت حكومة دولة الاخ الدكتور عدنان بدران استقالتها، فإني أعهد إليك بتشكيل حكومة جديدة تترجم رؤيتنا الإصلاحية وتواصل العمل وتعلي البنين وتصحيح ما يمكن اعتباره خللاً أو تقصيراً غير مقصود وتستخلص العبر مما كان اعترى جوانب المسيرة من هتات أو سليات في هذا المجال أو ذاك.

إن ما لمحضت به الحكومة المستقيلة من أعمال ومهام في ظروف إقليمية ودولية حرجية هو موضع تقديرنا، وما أنجزته كذلك في مجالات عديدة يسجل لها إلا أن طموحات شعبنا وجملة الأهداف الاستراتيجية العليا التي عاهدنا كل

مواطن ومواطنة في وطننا العزيز على تحقيقها على طريق بناء الأردن العصري والحديث القادر على الإنتاج والمنافسة، والمتسلح شعبه بالمعرفة والثقافة والساعي دوماً ليكون في مصاف الدول المتقدمة تنمية وقيماً ثقافية وحضارية، كما هي ديمقراطية وتعددية وتكافؤ فرص وسيادة قانون، وانفتاح وحدانية وحرية عامة، وأمن واستقرار داخلي، لا مكان فيه للعنف الكلامي أو العنف الإرهابي، تفرض في جملة ما تفرض عليك وعلى زملائك الذين سيقع عليهم اختيارك لتحمل المسؤولية معك، المهمات والمبادئ والأسس التي آمل من الحكومة تنفيذها والتزام معاييرها وفق قواعد عملية ومقاربات وآليات قابلة للتنفيذ، وبخاصة أن شعبنا الذي يستحق أن نبذل كل جهودنا ووقتنا وعملنا من أجل رفع مستوى معيشته والارتقاء به إلى مستويات أفضل وأكثر جودة وعصرية، يراقب عن كثب عمل الحكومات ويرصد ما تفعله على صعيد ميزان الإيجابيات والتفاؤل ما يعني أن نواصل وبلا كلل أو تردد مسيرة الإنتاج والعطاء والتنمية والإصلاح.

إن التفجيرات الإرهابية التي ضربت بعض مرافق عاصمتنا الغالية وأودت بحياة الأبرياء مواطنين وأشقاء وأصدقاء أعزاء وخلفت العشرات من الجرحى، تزيدنا إصراراً على التمسك بثوابتنا ولهجنا الديمقراطي والإصلاحي، والذي لا رجعة عنه، لكنها في الآن عينه تؤكد على مدى حاجتنا إلى تبني استراتيجية شاملة في مواجهة ثقافة التكفير لا تأخذ الحل الأمني فقط، بل تتناول الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية للتصدي للذين اختطوا طريق التخريب والدمار للوصول إلى مآربهم، وهذا الأمر يستدعي الإسراع في وضع قانون لمكافحة الإرهاب بشق صورته وأشكاله وشن حرب لا هوادة فيها على مدارس التكفير

مكتبة من الأصل

التي تغرف من وعاء التعصب والتخلف والانغلاق والظلامية، وتتغذى على جهل البسطاء أو سذاجتهم وتعمل وفق فتاوى ومقاربات تضليلية، ما يشكل خطراً ماثلاً على المجتمع ومصالحه كافة، الأمر الذي لا يمكننا القبول به أو التردد حياله أو التباطؤ في مباشرته.

وفي صلة بموضوع مكافحة الإرهاب فإنه ليحزننا ويثير غضبنا أن يلجأ الإرهابيون والمخربون وتجار مدارس التكفير إلى ارتداء عباءة الإسلام والنطق باسمه، فيما خطابهم الدموي لا يرتبط من قريب أو بعيد بديننا الحنيف وتعاليم الإسلام السمحة، التي كرس طوال أربعة عشر قرناً وما تزال الوسطية والاعتدال واحترام حياة الإنسان والحض على اعمار الأرض والحوار والجدال والتي هي أحسن، وهو جوهر المسألة التي انطلقت من أجلها رسالة عمان والتي كانت موضع تأييد ودعم من المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان في شهر تموز الماضي، والذي شاركت فيه جمهرة من علماء وأئمة المسلمين من مختلف دول العالم.

لهذا كله فإن الحكومة مدعوة إلى إيلاء مفاهيم ومعاني ودلالات وأهداف رسالة عمان الأهمية التي تستحقها في هذه الظروف بالذات وتعمل على إيصالها إلى كل بقعة في أرجاء بلدنا، وإلى أوسع قطاع في الدول الإسلامية، كي يتبين المسلمون حقيقة دينهم الحنيف وقيمهم النبيلة الإنسانية والأخلاقية والحضارية،

وبما يسحب بالنهاية البساط من تحت أقدام هذه الفئة الضالة المضللة التي بدأ يضيق على بحرمة الخناق بعد أن عرف القاصي والداني ضلالة أفكارهم الهدامة.

وفي هذا السياق تقع على إعلامنا مسؤولية كبيرة يجب أن ينهض بها بكل شجاعة وأمانة، تجاه الوطن والدفاع عن منجزاته وإشاعة أجواء التسامح وقبول الآخر واحترام حرية التعبير بما ينسجم ومصالح الأردن أولاً، في الوقت الذي نسعى فيه لضمان أن يعمل إعلامنا في مناخ من الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر. منطلقين من إيماننا بأن الحرية هي ثقافة وممارسة مسؤولة وقيمة حضارية وإنسانية.

وكما أكدنا دائماً أن الإصلاح لم يعد خياراً فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد، والذي قطعنا شوطاً مهماً في مسيرة إبرازه وتجسيده، ولهذا فإن الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة بأن تكرر الإصلاح و مفهومه ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية لها لا حيدة عنه، والديمقراطية كما هو معروف ثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع في المناسبات، ولهذا فإن الحكومة مطالبة بممارسة عملية الإصلاح والتحديث والتطوير وإننا نجد في توصيات لجنتي الأجنحة الوطنية والأقاليم ما يمكن أن يعد هادياً ومرشداً للحكومة للاستناد إليها في تبني برنامج الإصلاح الشامل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

وفي ضوء مخرجات هاتين اللجنتين فالحكومة مطالبة بإعداد جملة قوانين في شكل سريع وعاجل ولكن يجب أن تتوخى العصرية والعدالة والمستغبرات، والقوانين المقصودة هي قانون جديد للانتخاب وآخر للأحزاب وثالث للبلديات.

مكتبة من الأصل

وبما يسمح بتجديد حياتنا السياسية والبرلمانية ويضمن مشاركة أوسع في عملية صنع القرار، ويسهم في وضع بلدنا على خارطة الدول الخلاقة والصاعدة التي تتفاعل مع المتغيرات وتتكيف معها، وفق مصالح شعبنا في عصر تعصف فيه رياح العولمة وتحتدم فيه المنافسة ولا يصمد فيه غير الشعب المنتج والمواطن الحر ودولة القانون والنظام.

وبالنسبة للمحاور الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تناولتها الأجنحة الوطنية، فإن على الحكومة الالتزام بها وفق الأولويات التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الوطن العليا وتضع مصالح المواطن الأردني في المقدمة على مختلف الصعد، وبما يعني إعداد مشروعات القوانين اللازمة للسير بها في أطرها الدستورية وضمن إطار زمنية محددة، وبما يجعل مواعيد ورزنامة هذه القوانين عملا ملزما يحاسب كل من يقوم على تنفيذه إن اخطأ ويناب عليه إن أجاد.

كما أن الحكومة مطالبة بوضع خطط عملية وسريعة للشروع فوراً بمعالجة جيوب الفقر والحد من البطالة، مثلما هي مطالبة بإيجاد قاعدة بيانات واضحة وحوسبة وميدانية وحديثة لحصر الأسر الفقيرة في المملكة ضماناً لإيصال الدعم إلى مستحقيه، فالفقر والبطالة يشكلان عائقاً كبيراً وتحدياً لطموحاتنا، ما يستدعي أن تتطافر الجهود لإيجاد المزيد من فرص العمل وبخاصة للشباب وأصحاب الكفاءات والخبرات وبما يضمن الإسهام في رفع نسبة ومستوى التنمية في وطننا الحبيب، ولعل استمرار الحكومة في العمل على تنفيذ ما بدأناه عملياً في إيجاد مساكن لذوي الدخل المحدود عبر قيامها بتفويض أراضي الخزينة

في محافظات المملكة لإقامة مشروعات سكنية توزع على هذه الشريحة المهمة من أبناء شعبنا بأسعار رمزية تتلائم وظروفهم المعيشية. ومن الضروري أن تشرع الحكومة في العمل لشمول شرائح أوسع وأكبر من المواطنين في التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية ضمن الإمكانيات المتاحة.

إن الانجازات التي تحققت على الصعيد الاقتصادي كبيرة وهي موضع افتخارنا واعتزازنا جميعاً، فاقصادنا الوطني حقق نسباً عالية من النمو خلال السنوات الماضية وأصبح الأردن مقصداً للمستثمرين العرب والأجانب، لكن علينا أن لا نتوقف عند هذا الحد، ولا بد لنا من المضي قدماً بكل عزم وتصميم، لتحقيق المزيد من المنجزات والمكسبات ما يعزز مسيرة التنمية المستدامة في شتى الحقول والميادين ومراعاة التوزيع العادل لعوائد التنمية للمواطنين في جميع محافظات المملكة على قدم المساواة.

وان ضمان ثقة المستثمرين العرب والأجانب في مناخ الاستثمار الواعد لدينا يستدعي أن تباشر الحكومة بإزالة أو تصحيح الاختلالات الإدارية والميكانيكية في الاقتصاد أو الخدمات أو المرافق، وإزالة الإعاقات والبيروقراطية التي تمارسها بعض الإدارات لأسباب عديدة، ويأتي في مقدمتها غياب الوعي أو اللامبالاة أو تفسير غير مقنع للقانون، ونلفت هنا النظر إلى أهمية إعادة النظر في قانون الضريبة وبما يحقق العدالة وينشط الاستثمار ويمنع التهرب الضريبي، ويرفد الموازنة، كما أؤكد على ضرورة الإسراع في استكمال برنامج الخصخصة بعد أن حققنا فيه نجاحاً ملموساً، ولم يعد من الضروري الانتظار للماء خصخصة ما تبقى من

مكتبة
الأصل

شركات ومؤسسات وضعت على الجدول منذ فترة ليست بقصيرة ليتسنى تخصيص جزء من أسهم الشركات لمتسبي ومتقاعدي قواتنا المسلحة.

وكما أكدنا على الحكومة السابقة فإن على هذه الحكومة أن تضع نصب عينيها وبشكل لا يقبل التهاون أو التباطؤ أو التردد بالعمل الجاد والمسؤول على مكافحة الفساد والمفسدين ومحاربة المحسوبية ومروجي الاتهامات الباطلة التي يراد منها اغتيال الشخصية، وهنا لا بد أن نؤكد أننا قد حققنا في ميدان مكافحة الفساد إنجازا لا يستهان به، وجاءت الإشارة بذلك من قبل منظمات دولية مشهود لها بالزاهة والموضوعية، واحتل الأردن المرتبة السابعة والثلاثين في العالم وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية وهو موقع نعز به لكننا لا نرضى أن نقف عنده، بل يجب أن نتبوا موقعا متقدما بين الدول التي حققت ريادة في هذا المجال، وهو طموح في متناول اليد ويجب أن يكون ما يستدعي الإسراع في إنجاز قانون مكافحة الفساد المودع لدى مجلس الأمة منذ فترة وأن له أن يرى النور.

إن ما يجمع به الأردن من أمن واستقرار ما كان له أن يكون عنوانا أردنيا بامتياز، لولا ما تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزة ومهنية واحتراف وخبرات متراكمة وانتماء لوطننا وشعبنا وقيادتها، ولهذا فإننا نوليها ثقتنا ودعمنا تدريبا وتسلحا، وفق أحدث الأنظمة والوسائل حتى تبقى سياج الوطن وحارسه الديمقراطية وذخرا يحمي الأردن والأردنيين من أطماع الظالمين ومؤامرات الإرهابيين والمخربين.

إن علاقات الأردن العربية والأجنبية هي في أفضل حالاتها من أي وقت مضى، وهي قائمة على مبادئ الاحترام والثقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد وتحت أي ظرف، الأمر الذي اكسب الدبلوماسية الأردنية صدقية واحتراما في العالم اجمع، ما يعني بأن الحكومة مطالبة بالعمل على تعزيز هذه العلاقات وتطويرها في مختلف المجالات، والإبقاء على ثوابتها بضرورة الالتزام بالشرعية الدولية والقانون الإنساني الدولي والمواثيق والمعاهدات العربية والدولية، وإيلاء العلاقات الأردنية العربية عناية خاصة وبذل الجهود المكثفة لدعم العمل العربي المشترك ونبذ أي خلافات قد تعصف بعالمنا العربي.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يمر الآن في أدق مراحل بعد التطورات والمتغيرات التي حدثت في الأشهر الماضية وبخاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتفاؤل المجتمع الدولي بهذه الخطوة، التي طالما أكدنا وما زلنا بضرورة أن تتبعها خطوات انسحاب أخرى من الضفة الغربية، وفق خارطة الطريق التي يجب أن يلتزم بتنفيذها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يفضي بالنهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ووضع حد لهذا الصراع الذي طال وأعاق تطور شعوب المنطقة ودولها. وأود أن أؤكد هنا على استمرار دعمنا للسلطة الفلسطينية وقيادتها الشرعية المنتخبة وسعيها لبسط سيطرتها على الأوضاع في قطاع غزة، كذلك استعدادنا لتقديم كل خبراتنا وما يطلبه الأخوة في فلسطين لإنجاح انتخاباتهم التشريعية المقبلة، التي نأمل أن تفرز مجلسا تشريعا ممثلا لتطلعات الشعب الفلسطيني وسيادة سلطة واحدة، كما نواصل دعمنا للشعب العراقي الشقيق وننظر بتفاؤل إلى كل خطوة تعزز وحدة العراقيين

هكذا من الأصل

وتضمن تحقيق توافق بين جميع مكونات الشعب العراقي تجاه التحديات المفروضة عليه، وبما يفشل رهان أعداء العراق على أن العراقيين لن يتفقوا، فنحن سنظل السند لهم لبناء عراق قوي وموحد يتاح فيه المجال للتعددية والتنافس السلمي وينبذ فيه العنف والإرهاب.

إننا إذ نؤكد على الالتزام بما ورد في كتابنا من توجيهات ونسعى إلى ترجمتها ميدانياً على الأرض، لنعرب لكم عن ثقتنا وكامل دعمنا، منتظرين تنسيبكم بأسماء زملائكم الوزراء، وراجلين من الله العون والتوفيق وإن يسدد على طريق الخير خطانا وإن يلهم الجميع سبل الرشاد، وإن يمكننا من خدمة شعبنا الأردني وتحقيق الغد المشرق للأردن أولاً ودائماً.

حفظ الله العلي القدير الأردن الغالي وطننا حراً هاشمياً عربياً أيباً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ٢٢ من شوال ١٤٢٦هـ

الموافق ٢٤ من تشرين الثاني ٢٠٠٥

نص الرسالة

التي رفعها إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم
دولة الدكتور معروف البخيت إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فلقد تشرفت يا مولاي بتكليفكم لي بتشكيل الحكومة، وجاء كتاب التكليف السامي شاملاً ومرشداً وهادياً لي وللحكومة التي ستضع توجيهاتكم السامية موضع التنفيذ، وتكون أولوياتها هي بالضبط ما حفل به كتاب التكليف من توجيهات ودلالات عميقة، تشد من أزرنا وتشجّل عزائمنا وتزيد من طموحنا بأن نكون عند حسن ظن جلالته، وموضع ثقتكم وثقة أبناء شعبكم الأردني العظيم الذي يستحق منا كل الجهد والعمل الدؤوب وتوفير العيش الكريم، وفرص العمل، والأمن والحرية والاستقرار، التزاماً منا وعهداً بالمضي قدماً على الطريق الذي رسمتموه والإصلاح الذي اعتمدتموه والتغيير الذي أردتموه من أجل استكمال بناء الأردن الغالي دولة المؤسسات والقانون والتعددية والحدادة.

مولاي صاحب الجلالة،

إن ما ورد في كتاب التكليف السامي من توجيهات ومعايير ستوليها الحكومة العناية الكاملة والاهتمام والجهد الموصول لإنجازها وتعظيم مكاسبها

مكتبة الملك فيصل

وتعميق جذورها ، كي تصبح نucleus مكرسا ومدرسة في العطاء والإنتاج ، تراكم على ما أنجزته الحكومات السابقة، لكنها في الوقت نفسه تضع التوجيه الذي ورد في كتاب التكليف السامي بأن الإصلاح لم يعد خيارا فقط ، بل هو ضرورة حيائية للأردن الجديد الذي نريد ، سنضعه يا مولاي شعاراً يترجم على الأرض ويلمسه كل أردني وأردنية واقعا حياتيا وليس مجرد كلمات تطلق في المناسبات. لذا فإن الحكومة ملتزمة بتكريس الإصلاح مفهوماً ونهجاً في جدول أعمالها وسيكون إصلاحاً بكل ما في الكلمة من معنى بعيداً عن الشكليات أو المحاملات، وسيطال مواقع ومؤسسات وبنى تحتية ضمن منهجية منسقة لا تضارب فيها ولا مزاجية ، وهي ستتحو في مقارباتها منحنى علميا يتواءم وحاجات بلدنا وشعبنا ولا ينقطع عما يجري في العالم ، وما يسهم في تعميق ما أنجزنا ونجاوزه الاختلالات أو الأخطاء التي حدثت عند التطبيق ، سواء بانعدام الخبرة وضغط الظروف أو سوء التقدير.

وكم كان من حسن طالع هذه الحكومة التي شرفتموني يا مولاي بتشكيلها، أن إرادتكم تزامنت مع صدور توصيات لجنة الأجنحة الوطنية التي ستكون بالنسبة إلينا البوصلة التي فتدي بها لتطبيق الإصلاحات التي وجهتم الحكومة لتنفيذها، وتشرف بأن نضع الأهداف التي حددتموها عندما تم تشكيل اللجنة في شهر شباط الماضي، موضع التنفيذ آخذين في عين الاعتبار المحاور والمخططات التي تسمح بتسريع نهج الإصلاح وتكريس الديمقراطية أسلوب حياة وثقافة وممارسة وليس مجرد شعارات ترفع عند كل مناسبة .

والإصلاح وكما أكدتم جلالتم في أكثر من مناسبة لن يكون أحادي الاتجاه أو مجرد عناوين ، بل هو برنامج شامل ومتكامل اجتماعيا واقتصادياً وسياسياً.

وسنبداً يا مولاي بتنفيذ ما وجهتم الحكومة الجديدة به في كتاب التكليف السامي، وسنشكل على الفور اللجان الوزارية اللازمة لإعداد قوانين جديدة للانتخاب والأحزاب والبلديات تأخذ في عين الاعتبار معايير العصرية والعدالة واستحقاقات المتغيرات ، وستكشف الحكومة التعاون مع مجلس الأمة، شريكنا في عملية صنع القرار ، لإخراج هذه القوانين الناعمة لحياتنا السياسية إلى حيز الوجود ، والتي تستهدف قبل كل شيء، تجديد حياتنا السياسية والبرلمانية ومشاركة قطاعات واسعة من أبناء شعبنا فيها في حوارات ونقاشات واسعة ومفتوحة تمنح الحوار الأولوية ، وتفتح المجال أمام جميع أبناء وبنات الوطن للمشاركة في صنع مستقبل الأردن.

إن الحكومة يا مولاي ملتزمة بالمحافظة على مكتسبات شعبنا التي تحققت بفضل إصراركم على حق الأردنيين في التمتع بالحرية والحقوق الدستورية والأمن والاستقرار وسيادة القانون، وهي إذ تصدع لتوجيهاتكم السامية، ترى أن الأمن والحرية صنوان لا ينفصلان وإنجازان حضاريان استطاعت المجتمعات الحديثة أن تحافظ عليهما في أصعب الظروف ، ولن يكون الأردن استثناء من هذا الجهد الحضاري والإنساني ، وستكون الحكومة

مكتبة
الأصل

يا مولاي حريصة على أبقاء معادلة التوازن بين عنصري الأمن والحرية قائمة، ولن نسمح لإحداها بالهيمنة على الآخر، وسيبقى الأمن والاستقرار سمة أردنية بامتياز على الرغم من الحادث الإرهابي الذي استهدف الأبرياء الآمنين في عاصمة ملككم، وتصدى له شعبكم الوفي بالرفض والتشديد عبر وقفة عز وشموخ جسدت عملاً وقولاً شعار الأسرة الأردنية الواحدة المتماسكة، وإن ما وقع في عاصمتنا الحبيبة عمان من عمل إرهابي آثم، لم يزدنا إلا إصراراً على المضي قدماً في حربنا الوقائية على الإرهاب وثقافة التكفير الغريبة على مجتمعتنا، والتي لم يلجأ إليها إلا نفر قليل لن يسمح له مجتمعتنا أن يتسلل إلى الأردن، لإدراكه وإيمانه العميق بأن هذه الثقافة خارجة على قيم الإسلام الإنسانية والحضارية والأخلاقية، وإن مواجهتنا الوقائية في التصدي لهذه الثقافة لن تستثني أولئك الذين يبررون جرائم الإرهابيين بحق الإنسانية.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الحكومة تؤكد على الحرية بما هي قيمة وثقافة وضرورة للمجتمعات الحديثة، وهي تتوخى في المحافظة عليها أهمية أن يمارس الأردنيون حقوقهم الدستورية في إطار من المسؤولية والانتماء والمحافظة على المكتسبات الوطنية وأمن بلدهم وأمنهم الشخصي أيضاً، الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني بمفهومه الشامل والاستراتيجي. ما يعني أننا سنكون حكومة حوار وانفتاح على الجميع وسماع كل وجهات النظر، ولن نسعى إلى فرض

أي وجهة نظر على أحد، لكن مصالح الأردن العليا هي خط أحمر لن نسمح لأحد بتجاوزه أو تجاهله أو القفز عليه.

إن الحكومة يا مولاي ترى أن معالجة القضايا الخلافية في السياسة وفي المجالات الاجتماعية والاقتصادية لا تقوم على أسس أمنية، ولا ننظر إليها كذلك، بل إننا نرى، وكما أكدتم جلالته، أنها تعالج بأساليب فكرية وثقافية وسياسية وآليات عمل تشارك فيها كل أطراف المجتمع الأردني وبما يخلق حيوية وتواصلاً بين شرائح مجتمعتنا ويسهم في انخراط الجميع في ورشة العمل الوطني التي بدأتموها جلالته منذ اليوم الأول لتسلمكم سلطاتكم الدستورية في هذا الحمى العربي الهاشمي.

وتنفيذاً لتوجيهاتكم ورؤيتكم السديدة بمعالجة مسألتي الفقر والبطالة ستبدأ الحكومة فوراً بوضع خطط سريعة عملية وقابلة للتنفيذ، للتخفيف من الفقر والحد من البطالة على المدى المتوسط والبعيد، باعتبارهما عائقاً كبيراً أمام التنمية والإنتاج. والحكومة في هذا المجال لن تلجأ إلى طرق عقيمة أو ظرفية أو مزاجية في معالجتها، بل ستقوم وكما أمرتم جلالته، بوضع قاعدة بيانات واضحة وشفافة، ومحوسبة تقوم غرف ميدانية بإعدادها وتحديثها دورياً لحصر الأسر الفقيرة في المملكة لضمان إيصال الدعم لمستحقيه، كما ستشرع الحكومة بوضع الخطط اللازمة لتنفيذ توجيهاتكم السامية بشمول شرائح أوسع من المواطنين في مظلة التأمين الصحي، وكذلك العمل على

مكنا من الأصل

تخصيص جزء من أراضي الخزينة لإقامة مساكن عليها لنوعي الدخل المحدود وبأسعار رمزية وتشجيعية معقولة ، تراعي ظروفهم المعيشية وأحوالهم المادية ، مثلما ستأخذ على عاتقها مسؤولية محاربة الفساد والمفسدين ، وجعل الأردن في مصاف الدول التي تعمل على التخلص من هذه الظاهرة ، بما في ذلك إخراج قانون مكافحة الفساد المودع لدى مجلس النواب إلى حيز الوجود بالسرعة الممكنة.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الحكومة ملتزمة بالمضي قدماً في تعزيز المناخ الاستثماري في بلدنا وبما يكفل ليس فقط ضمان ثقة المستثمرين العرب والأجانب ، بل وأيضا زيادة هذه الاستثمارات كماً وكيفاً عبر العمل الجاد والمبدئي لإزالة كل العوائق البيروقراطية وتعزيز وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية وتحديثها وعصرنتها ، بما يعود على بلدنا واقتصادنا بالفائدة وفرص عمل وخبرات وتقنيات ، وعلى المستثمرين بعوائد مجزية في الوقت ذاته ، وسيكون المعيار الأساسي لتشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات قدرتها على إيجاد فرص العمل لأبناء وبنات الوطن ، وستشرع الحكومة باستكمال برنامج الخصخصة وتفضيل المسدول الخاص بذلك من خلال خصخصة ما تبقى من شركات ومؤسسات ، ووضع توجيهاتكم في تخصيص جزء من أسهم الشركات التي ستمكف الحكومة على خصخصتها لمتنسي ومتقاعدي قواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية حيز التنفيذ.

وهي مناسبة هنا يا مولاي، للتأكيد على ما جاء في كتاب التكليف السامي بما تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزية واحتراف وخبرات ، ما كان لها أن تتحقق لولا دعم جلالتكم الشخصي والعناية التي تولونها عبر التحديث والتدريب وتوفير الحياة الكريمة لمتسبيها ، وهو نهج ستحافظ عليه الحكومة وستضعه في سلم أولوياتها وبرامجها ليبقى الأردن واحة أمن واستقرار لأبنائه وبناته ، كما هو لأشقائه وضيوفه .

إن شعوب العالم ودوله يا مولاي ، باتت اليوم قرية من بعضها البعض على نحو غير مسبوق بفضل ما حققته ثورة الاتصالات والمعلوماتية وما تنهض به وسائل الإعلام من مهمات ومسؤوليات لإيصال المعلومة وملاحقة الأخبار وكشف الحقيقة والتوعية . والحكومة يا مولاي تدرك أهمية هذا الدور المنوط بالإعلام بشئى صوره وأشكاله وتقرى الإعلام الأردني جزءاً من هذه المنظومة الدولية التي لا يجب أن يخرج من حراكها أو يتوقف عند حدود نقل الخبر فقط، بل هو جزء من الدولة الأردنية الحديثة. ولن تسعى الحكومة لاستتباعه أو تدجينه، بل ستعمل على أن ينخرط، وكما هو مأمول وواجب في ورشة العمل الوطني الهادفة إلى تكريس ثقافة الحوار ونيل العنف ومواجهة دعوات التكفير واحترام الرأي والرأي الآخر ، والدفاع عن قيم الديمقراطية والعدالة وتوخي الحقيقة والموضوعية ، والابتعاد عن الإثارة والتشهير واغتيال الشخصية وشخصية المسائل والقضايا الخلافية بمسؤولية وحرية لا سقف لها ، بما دام الالتزام هو الدفاع عن المصالح العليا للشعب الأردني واعتبار الأردن أولاً وداًماً .

هكذا من الأصل

إن الحكومة يا مولاي، تنظر إلى الملفات والقضايا الوطنية نظرة شمولية وتعلم أن مهمتها لن تكون سهلة، لكنها تطمح وستعمل جاهدة على أن تكون عند حسن ظن جلاتكم وثقة أبناء شعبنا، تستمد العزيمة من قيادتكم والأمل من تاريخ هذا البلد وشعبه العظيم، وما استطاع الأردنيون بقيادتكم الهاشمية المجازة عبر العقود الطويلة رغم شح الإمكانيات وتواضع الموارد، ولهذا فإن الحكومة ستولي اهتمامها لقطاع الشباب، وسيكون للمرأة نصيبها الكبير من جهودنا وسنولي مسألة التنمية الأفقية اهتماما خاصا، بحيث يطل مكاسبها جميع المحافظات وفق كل ما هو متاح ويمكن لتحسين مستوى معيشة أبناء شعبنا، وسنواصل دعم برامج التعليم من خلال استكمال حوسبة المناهج وربط المدارس بأجهزة الكمبيوتر، والتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الأردني والعربي، ولن نألو جهداً في تحديث المناهج وعصرنتها وتصميمها على أسس علمية تحترم العقل وتحت على منهجه، في الوقت الذي نحافظ فيه على هويتنا العربية والإسلامية وأصالتنا وتراثنا وقيمنا والمضيء من تاريخنا وحضارتنا.

مولاي جلالة الملك،

إن ما كرسه الهاشميون من دعم موصول للأشقاء في فلسطين سيكون نراساً وهادياً في تعامل الحكومة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ ستسير الحكومة على خطى جلاتكم لتقدم الدعم والعون المادي والمعنوي للشعب

الفلسطيني الشقيق، وتكثيف العمل لإبقاء الزخم في العملية السياسية، وبما يسهم في تنفيذ خارطة الطريق وإقامة الدولة الفلسطينية، وضمان استتباب السلام الدائم والشامل والعاقل الذي تؤيده الشعوب، ويضع حداً لصراع دموي طال وأثبتت الأيام ووقائع السنين بأن لا حلاً عسكرياً أو أمنياً له، وأن المفاوضات هي الطريق الوحيد للوصول إليه.

أما العراق يا مولاي، فسيكون على جدول عمل الحكومة من منطلق العلاقات التاريخية الأخوية التي تربط بين الشعبين الشقيقين ضمن ما حددتموه في توجيهاتكم، وهو إننا مع العراقيين جميعاً في سعيهم لبناء العراق الجديد الذي تسهم كل شرائحه ومكوناته في إقامته، وهو العراق الموحد التعددي الديمقراطي الراضية نخبه وأحزابه ومؤسساته المدنية العنف والإرهاب، والمتوافق أبناؤه على المنافسة الحضارية للتمثيل في مؤسسات الدولة ومواقعها.

مولاي صاحب الجلالة،

إن جهدكم العظيم والموصول لوضع الأردن على خريطة العالم بما هو وطن الحرية والاعتدال والانحياز غير المحدود للسلام، كتاب نقرأ فيه الجهد والفخار وتعلم منه فنون القيادة والسياسة. وما كانت رسالة عمان والمؤتمر الإسلامي الدولي الذي تبناها وثيقة عمل لتذكير المسلمين بقيم الإسلام وصورته الحقيقية، سوى بعض هذا الجهد الاستثنائي الذي لمضتم به،

هكذا من الأصل

وستكون رسالة عمان بما احتوت من مفاهيم ودلالات ومعاني موضع عناية خاصة ، حيث ستعمل الحكومة على إيصالها إلى كل مدرسة وجامعة وبيت أردني ، حتى يسهم أبناء شعبنا في هذه المهمة النبيلة.

وإذا أرفع إلى مقام جلالته أسماء زملائي الوزراء ، فلني وإياهم نضرع إلى المولى عز وجل أن يحفظ جلالته ويكاملهم برعايته وتوقيفه ، وأن يديمكم سنداً وذخراً لشعبكم الوفي ولأمتكم العربية والإسلامية ، وليبقى الأردن أولاً حاضراً ومستقبلاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خادمكم الأمين

معروف البخيت

عمان في ٢٥ شوال ١٤٢٦ هـ
الواثق ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٥ م

المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بناء على استقالة دولة الدكتور عدنان بـ
ويعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
نأمر بما هو آت:-

عبد الله الثاني ابن الحسين

- | | |
|--------------------------------------|--|
| ١- يعين دولة الدكتور معروف البخيت | رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع |
| وبناء على تنسيب الرئيس المشار إليه:- | |
| ٢- يعين معالي الدكتور زياد فريز | نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية |
| ٣- يعين معالي السيد عبدالاله الخطيب | وزيراً للخارجية |
| ٤- يعين معالي السيد نادر الظهيريات | وزيراً للشؤون البلدية |
| ٥- يعين معالي السيد عبد الفارز | وزيراً للداخلية |
| ٦- يعين معالي المهندس حسني ابو غيدا | وزيراً للأشغال العامة والإسكان |
| ٧- يعين معالي الدكتور خالد طوقان | وزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي |
| ٨- يعين معالي الدكتور عبد الشهابية | وزيراً للعمارة |
| ٩- يعين معالي المهندس عزمي خريسات | وزيراً للطاقة والثروة المعدنية |
| ١٠- يعين معالي المهندس سعيد دروزة | وزيراً للصحة |
| ١١- يعين معالي السيد سعود نصيرات | وزيراً للنقل |
| ١٢- يعين معالي السيد شريف الزعبي | وزيراً للصناعة والتجارة |
| ١٣- تعين معالي السيدة سهير العلي | وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي |
| ١٤- يعين معالي المهندس خالد الإيراني | وزيراً للبيئة |

مكرر من الأصل

- ١٥- يعين معالي السيد باسم السالم
١٦- يعين معالي السيد سالم الخزاينة
١٧- يعين معالي السيد عبدالفتاح صلاح
١٨- يعين معالي المهندس محمد ظافر العالم
١٩- يعين معالي الدكتور عاكف الزعبي
٢٠- يعين معالي الدكتور عادل الطويسي
٢١- يعين معالي الدكتور صبري اربحيات
٢٢- يعين معالي الدكتور سليمان الطراونة
٢٣- يعين معالي السيد منير نصار
٢٤- يعين معالي السيد عمر الكسري
- وزيراً للعمـ
وزيراً لتطوير القطاع العـ
وزيراً للأوقاف والشؤون والمقـ
وزيراً للمياه والـ
وزيراً للزراعـ
وزيراً للثقافـ
وزيراً للتنمية السياسية ووزيراً للشؤون البرلمانية
وزيراً للتنمية الاجتماعية
وزيراً للسياحة والاـ
وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في الخامس والعشرين من شوال سنة ١٤٢٦ هجرية
الموافق السابع والعشرين من تشرين الثاني سنة ٢٠٠٥ ميلادية

الدكتور معروف البخيت

* * * * *

- وقد أقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية
بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك
عبد الله الثاني ابن الحسين .

* * * * *

- بمناسبة تأليف الوزارة الجديدة تعتبر أعمال الوزارة السابقة
منتبهة بنهاية يوم الخميس الموافق ٢٤/١١/٢٠٠٥ .

الدكتور معروف البخيت

* * * * *

* * * * *

* * *

مكنا من الأصل